الأنباء
الاحد 12 فبراير 2017

تقرير الشال

موازنة 2017/ 2018..
لا توحي بصدقية توجهات الإصلاح

تطرق تقرر «الشال» الاقتصادي إلى الأرقام الأولية الخاصة بمشروع موازنة 2017/ 2018، حيث توحي بأن الإصلاح المالي لم يعد مطروحا رغم كثرة عناوينه، ذلك صحيح من زاويتي جملة الإيرادات والمصروفات، وصحيح ذلك الانطباع أيضا عند التدقيق في تفاصيل بنود تلك الإيرادات والمصروفات، وصحيح لأن وعود تقديم موازنات عامة محصنة على مدى 3 سنوات، وعود لم تصدق. وما يفترض أن يوحي بصدقية توجهات الإصلاح والركائز السبع لرؤية الكويت 2035، هو اتساق السياسات العامة الآنية والتزامها بأهداف الإصلاح والتنمية متوسطة وبعيدة المدى، والقراءة في مشروع موازنة 2017/ 2018 لا يوحي بصدقية تلك التوجهات.

في جانب الإيرادات، بلغت الإيرادات المقدرة نحو 13,3 مليار دينار، بارتفاع عن المقدر في موازنة السنة المالية الحالية بنحو 3,1 مليارات دينار، وكل الزيادة في الإيرادات كانت حصيلة زيادة في الإيرادات النفطية. وحتى الزيادة في الإيرادات النفطية، جاءت بفعل متغيرات لا علاقة لسياسات الإصلاح فيها، فبعد اتفاق منتجي النفط التقليدي على سحب 1,8 مليون برميل يوميا من فائض المعروض، تمت زيادة سعر برميل النفط الكويتي المقدر في الموازنة الحالية من 35 دولارا إلى 45 دولارا في الموازنة القادمة. ومع ثبات كل من تكلفة الإنتاج ـ 2,26 دينار أو 7,5 دولارات أميركية للبرميل ـ وثبات سعر صرف الدولار عند 301 فلس، انخفض العجز المقدر تلقائيا دون أي جهد. ورغم أن سياسات الإصلاح رفعت من أسعار السلع والخدمات العامة، وكان يفترض أن تنعكس حصيلتها على زيادة الإيرادات غير النفطية، إلا أن تقدير تلك الإيرادات ظل ثابتا عند 1,6 مليار دينار، ربما لأن حصيلة زيادة أسعار الديزل والبنزين تذهب للقطاع النفطي، والبقية لم تنفذ بعد.

في جانب النفقات، كان الانحراف أكبر، فبعد حديث متكرر عن مواجهة الهدر والفساد وضغط النفقات العامة، بلغت جملة النفقات العامة في الموازنة القادمة نحو 19,9 مليار دينار، بارتفاع بلغ 1 مليار دينار، أي بنسبة زيادة 5,3٪.

وزادت مخصصات باب الرواتب والأجور بنحو 325 مليون دينار، أي بنمو 3,1٪، لتشكل 54,1٪ من جملة النفقات العامة، وارتفعت مصروفات الدعوم بنحو 208 مليون دينار، أو بنسبة نمو 7,1٪، ليساهم كل من الرواتب والأجور والدعوم 70٪ من جملة النفقات العامة.

وزادت مخصصات المصروفات الرأسمالية بنحو 152 مليون دينار، أي بنسبة نمو 4,6٪، والمصروفات الرأسمالية قد تتحول إلى عبء جديد على المالية العامة ما لم ترتبط بأرقام لخلق وظائف مستدامة للعمالة المواطنة، وما لم تربط بتحسين لتنافسية الاقتصاد أو أفضليته في تحقيق الأهداف المعلنة لمشروع التنمية. وازدادت باقي المصروفات التي لا نعرف تفاصيلها بنحو 324 مليون دينار، أو بنسبة نمو 14,4٪، وهو معدل نمو مرتفع ما لم يكن مبررا، وبمستوى قريب من معدلات نمو النفقات العامة في زمن رواج سوق النفط، عندما كان سعر برميل النفط الكويتي نحو 2,2 ضعف مستواه الحالي.

النفقات العامة عادت للنمو خلافاً للهدف المعلن وهو ردم الفجوة المالية

1,5 مليار دينار سيولة البورصة منذ بداية 2017
نشاط السيولة يتوجه إلى شركات لا قيمة لها

أوضح تقرير الشال أن سيولة البورصة في 29 يوم عمل، أي منذ بداية العام الحالي، وحتى نهاية الأسبوع الفائت، في أقل من شهر ونصف الشهر بلغت نحو 1,5 مليار دينار، أو 53,2٪ من مجمل سيولة عام 2016 وبما يعني استمرار النشاط المرتفع للسيولة.

وبلغ المعدل اليومي نحو 52,7 مليون دينار، منخفضا 2,1٪، عن المعدل اليومي لينار 2017 (أي في 22 يوم عمل)، بينما ارتفع معدل قيمة التداول اليومي 4,5 أضعاف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2016، ونحو 3,3 أضعاف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2015.

ويبدو من تحليل توجهات السيولة منذ بداية العام، ان نصف الشركات المدرجة مازال لم يحصل سوى على 2,8٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0,1٪ فقط من تلك السيولة، و8 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 14 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1,8٪ فقط من قيمة البورصة، على نحو 22,3٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير مازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يتوجه بشدة إلى شركات لا قيمة لها، وتلك حالة مرضية. أما توزيع السيولة على فئات الشركات الأربعة، فكان كالتالي:

ـ ٪ 10 الأعلى سيولة: استحوذت 18 شركة مدرجة على نحو 52,5٪ من سيولة البورصة، بينما ساهمت بنحو 44,7٪ من القيمة السوقية لكل الشركات المدرجة، كان ضمنها 12 شركة كبيرة، وساهمت بنحو 39,4٪ من قيمة البورصة، وكان نصيبها 75,1٪ من سيولة تلك الفئة، و6 شركات صغيرة استحوذت على 16,1٪ من سيولة تلك الفئة، ولم تتعد قيمتها السوقية 1٪ من قيمة كل شركات البورصة، وفي ذلك انحراف لابد من مراقبته.

ـ ٪10 الأعلى قيمة سوقية: استحوذت تلك الفئة على 30,9٪ من سيولة البورصة، وساهمت بنحو 70,9٪ من قيمتها السوقية، ولكن، ضمنها كان انحراف السيولة بائن لـ 10 شركات، حيث حظيت بنحو 91,9٪ من سيولة تلك الفئة، تاركة نحو 8,1٪ من سيولة الفئة لـ 8 شركات كبيرة أخرى.

ـ ٪10 الأدنى قيمة سوقية: استحوذت على 2,5٪ من سيولة البورصة، رغم أن مساهمتها في قيمته لا تتعدى 0,3٪، وضمنها حازت 5 شركات 97,1٪ من سيولة تلك الفئة، بينما لم تحظ 13 شركة صغيرة أخرى سوى 2,9٪ فقط من سيولة الفئة، ذلك الانحراف في السيولة ضمن الفئة، يوحي بارتفاع شديد لجرعة المضاربة على بعض شركاتها.

ـ سيولة قطاعات البورصة: في البورصة 5 قطاعات نشطة، تساهم بنحو 87,2٪ من قيمتها وحازت 90,5٪ من السيولة، بما يوحي بتناسق بين السيولة وثقل تلك القطاعات من قيمة البورصة. ولكن، ضمن تلك القطاعات كان هناك انحراف في توجهات السيولة، فقطاع الخدمات المالية حاز 28,2٪ من سيولة البورصة، بما يعادل نحو 2,8 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاع العقاري حاز 21,5٪ من سيولة البورصة وبما يعادل 2,6 ضعف مساهمته في قيمتها، وهما قطاعا مضاربة، بينما حاز قطاع البنوك 19,5٪ من سيولة البورصة، أي بما يوازي 41,3٪ فقط من مساهمته في قيمتها، وقطاع البنوك الأكثر انضباطا وملاءة والأكثر استفادة من ارتفاع أسعار الأصول. أما بقية القطاعات السبعة، سائلة وغير سائلة، كلها حازت من السيولة نسبا مقاربة لمساهمتها في قيمة البورصة.

شح السيولة من نصيب نصف الشركات المدرجة

خلال برنامج تدريب الصحافيين الاقتصاديين
«الوطني»: «المركزي» الجهة الأسرع محلياً في توفير البيانات المحدثة

قال كبير الاقتصاديين بإدارة البحوث في بنك الكويت الوطني د.إلياس بخعازي إن الحصول على الإحصائيات في الكويت مازال أمرا صعبا، وان كان قد تحسن قليلا في الآونة الأخيرة، مشيرا الى ان بنك الكويت المركزي يبقى الجهة الأسرع في توفير البيانات المحدثة.

واستعرض بخعازي خلال البرنامج التدريبي الذي ينظمه البنك للصحافيين الاقتصاديين العاملين في وسائل الاعلام المرئية والمكتوبة، والتي بدأت في 22 أكتوبر الماضي وتمتد الى أبريل المقبل، أهم المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال العام الماضي، منوها الى أن مياه الاقتصاد تعود أخيرا لمجراها الطبيعي من بعد الأزمة العالمية في 2008.

وأكد ان دول الخليج قادرة على مواجهة تراجع أسعار النفط رغم الصعوبات، حيث تشير التوقعات إلى بقاء النمو غير النفطي الحقيقي قريبا من 3٪ على مدى السنتين القادمتين بقيادة كل من قطر والإمارات والكويت.

وأضاف إلى أن أسعار النفط سترتفع تدريجيا خلال العام 2018، وستتوقف عن الارتفاع نتيجة اعتدال النمو العالمي وعودة إنتاج أميركا، مشيرا الى أن العجز في موازنات دول الخليج سيتقلص والسيولة ستتحسن بعد التعديلات الأخيرة، إذ تتمتع تلك الدول بأوضاع مالية متينة وذلك إثر قوة احتياطاتها وتصنيفاتها الائتمانية ومستويات الدين المنخفضة. ولفت الى أن من أهم المخاطر والمخاوف خلال الفترة المقبلة هي التعزيز المالي وترشيد الإنفاق الذي تم البدء به ولكن بوتيرة بطيئة، وتباطؤ تنفيذ الإصلاح والتنويع الاقتصادي فضلا عن الأوضاع الجيوسياسية وانعكاسات توجهات الإدارة الأميركية الجديدة على المنطقة.

د.إلياس بخعازي

نمر كنفاني

دول الخليج قادرة على مواجهة تراجع أسعار النفط رغم صعوبة الأمر

مياه الاقتصاد تعود لمجراها الطبيعي من بعد أحداث 2008

أسعار النفط قد تصل إلى 65 دولاراً للبرميل في أواخر 2018

3,6٪ نمو الاقتصاد الكويتي في 2016

وأشار بخعازي الى التوقعات بنمو الاقتصاد، وذلك بدعم من قوة الأوضاع المالية والإصلاحات الحكومية التي قد تتفاوت في سرعة تنفيذها من دولة لأخرى، لافتا الى إن النمو يتلقى دعما من إنفاق الحكومات والإنفاق على المشاريع بدعم من قوة الأوضاع المالية.

وأوضح ان الأولويات في دول المنطقة ستتركز على بيئة الأعمال والإنتاجية والتوظيف والقوى العاملة (كالتدريب والتعليم والمرونة)، كما ان المخاطر ستتمثل في تباطؤ وتيرة تنفيذ السياسات أو صنع سياسات غير ملائمة، متوقعا المزيد من التحسن في اقتصادات العالم في 2017 بعد اعتدالها خلال العامين 15/ 16.

وقال إن عوائد السندات السيادية وأسواقها ستبقى جانبة مع تقلص الفارق عن السندات الأميركية، وذلك في ظل ارتفاع أسعار النفط في أواخر 2016، مشيرا الى إن الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون تشهد نشاطا في الآونة الأخيرة.

وأشار الى أن التوقعات بتحسن أسعار النفط خلال 2017 قد تصل إلى 65 دولارا للبرميل في أواخر 2018 وزيادة قدرة دول الخليج على التأقلم مع الأسعار مستقبلا.

الاقتصاد الكويتي

من جانبه، توقع الاقتصادي الأول في بنك الكويت الوطني نمر كنفاني أن يسجل الاقتصاد الكويتي نموا بنسبة 3,6٪ في 2016 بدعم من المشاريع، وذلك على الرغم من تراجع نمو انفاق الاستهلاك، مرجحا ثبات الناتج المحلي النفطي الحقيقي في 2017 مع التزام الكويت بتطبيق قرار منظمة أوبيك بخفض الإنتاج، مشيرا في الوقت ذاته الى ان الإنفاق الرأسمالي الحكومي قد يكون الدافع وراء النمو غير النفطي.

وأضاف إن التضخم في الكويت يبلغ 3,4٪ خلال نوفمبر ويسجل ثباتا في معظم المكونات، منوها الى اعتدال نمو الائتمان في نوفمبر إلى 4,4٪ وتسجيل القروض الشخصية نموا قويا.

وأشار الى إن قطاع المستهلك بدأ في التباطؤ مع ضعف المعنويات والثقة، على الرغم من استمرار الدعم من التوظيف، مبينا ان ضعف المعنويات كان الدافع الأساسي لهذا التغيير، منوها الى ان ثقة المستهلك تراجعت في النصف الثاني من 2016 وفقا لتقرير آراء للاستشارات.

واستعرض كنفاني الركود الذي شهده القطاع العقاري العام الماضي والتراجع في الأسعار خصوصا في القطاعين السكني والاستثماري، لافتا الى ان أداء الأسهم تفوق خلال الربع الرابع من العام 2016 مع تحسن في حركة التداول.

برعاية مؤسسة البترول ومشاركة قيادات عالمية وإقليمية في صناعة النفط والغاز
انطلاق «مؤتمر الكويت للصحة والبيئة والسلامة» الأربعاء المقبل

عصام المرزوق

نزار العدساني

جمال جعفر

غازي المطيري

محمد السقاف

على ضوء ما حققه مؤتمر ومعرض الكويت للصحة والبيئة والسلامة من نجاح وإقبال من المهتمين والمختصين بالقطاع النفطي في نسخته السابقة وتكريسا للأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي في مجالات الصناعة النفطية والصحة والسلامة في عمليات قطاع النفط وصناعة البتروكيماويات، يعقد مؤتمر ومعرض الكويت الثاني للصحة والبيئة والسلامة (KIHSE 2nd ـ2017) في فندق ريجنسي يومي الاربعاء والخميس 15 و16 الجاري، وذلك تحت شعار «قادرون على مواجهة تحديات المستقبل»، ويأتي هذا المؤتمر لمواكبة التغيرات الإقليمية وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية.

وفي هذا السياق، قالت اللجنة المنظمة للمؤتمر ان تدشين فعاليات المؤتمر في نسخته الثانية يأتي تدعيما لالتزام الكويت والشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول بأعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة، مؤكدة ان المؤتمر يهدف إلى ترسيخ المكانة الرائدة للكويت إقليميا ودوليا في تلك المجالات.

وأوضحت اللجنة في بيان صحافي أن الدورة الحالية للمؤتمر يتزامن مع تزايد إدراك الشركات لتطبيق إستراتيجيات ومعايير الصحة والسلامة والبيئة، مشددة على أن المؤتمر يهدف لأن يصبح نواة حملة واسعة للتوعية بشؤون الصحة والسلامة والبيئة في قطاع البترول وجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الكويت، وترسيخ ثقافة الالتزام بمجتمع صديق للبيئة يراعي فيه معايير الصحة والسلامة والبيئة والتنمية المستدامة.

وقالت إن المؤتمر يأتي إيمانا من المسؤولية التي تقع على عاتق المنظمين ومؤسسة البترول والتي تركز على أهمية الالتزام المستمر باستراتيجية الصحة والسلامة والبيئة في كل المشاريع النفطية التي تنفذها الكويت ودول الخليج، موضحة ان المؤتمر سيتطرق عبر جلساته الى الدراسات والممارسات المثلى المطبقة في الشركات للوصول الى الحلول الرائدة عالميا التي يمكن تنفيذها لتمكن الشركات والمؤسسات من السير قدما لإكساب الصناعة النفطية من القوة مستقبلا لتحقيق الأهداف الموضوعة.

ولفتت اللجنة الى أن اقامة المؤتمر والمعرض (KIHSE ـ2017) سيوفر للمهنيين فرصة ممتازة لتبادل الخبرات وبناء علاقات مثمرة مع جميع المعنيين بهذا القطاع، مشيرة الى أن المؤتمر سيساعد في صياغة الإستراتيجيات المتعلقة بممارسات الصحة والسلامة والبيئة التي ستمكن كل المهتمين بمواجهة التحديات التي تنتظر القطاع النفطي، مشيرة الى أن المعرض المرافق للمؤتمر سيضم بعض الجلسات التفاعلية حول أحدث الحلول التي اعتمدت لخدمة قضايا الصحة والسلامة والبيئة في العالم وسيكون للمشاركين فرصة الاطلاع على أحدث المنتجات والخدمات المتعلقة بهذه المجالات وذلك من خلال عروض تسويقية تقدمها الشركات المشاركة.

وقالت ان وزير النفط ووزير الكهرباء والماء م.عصام المرزوق سيقوم بافتتاح أعمال المؤتمر والمعرض، كما سينضم إلى حفل الافتتاح وزير البترول والغاز في سلطنة عمان د.محمد الرمحي، إضافة إلى نخبه من خبراء الصحة والسلامة والبيئة وصانعي القرار في أضخم الشركات النفطية المشغلة وشركات الخدمات النفطية المحلية والإقليمية والدولية، وفي طليعتهم م.نزار العدساني الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول، م.محمد السقاف النائب الأعلى للرئيس للتشغيل وخدمات الأعمال في أرامكو السعودية، م.محمد حسين الرئيس التنفيذي لشركه ايكويت، محمد المطيري الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية وجمال جعفر الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت.

المؤتمر يهدف ليصبح نواة لحملة واسعة للتوعية بشؤون الصحة والسلامة والبيئة في الكويت

51 مليار دولار فائض الحكومة الأميركية في يناير

واشنطن ـ رويترز: قالت وزارة المالية الأميركية إن الحكومة سجلت فائضا بلغ 51 مليار دولار في يناير مع ارتفاع الإيرادات والنفقات مقارنة بالشهر ذاته قبل عام.

وكان محللون استطلعت رويترز آراءهم توقعوا تسجيل فائض مقداره 40 مليار دولار في الشهر الماضي. وبلغ حجم الإيرادات الشهر الماضي 344 مليار دولار بزيادة نحو 10٪ عن يناير 2016، في حين بلغت النفقات 293 مليار دولار بارتفاع نسبته 13٪ عن الفترة ذاتها قبل عام.

«بيان»: 768 مليون دينار أرباح 29 شركة مدرجة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن البورصة تشهد خلال الفترة الحالية حالة عامة من الترقب والانتظار لنتائج الشركات المدرجة فيها عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وسط تأخر نسبي للعديد من الشركات في الإعلان عن بياناتها المالية، خاصة أن غالبية الشركات المدرجة لم تعلن بعد عن هذه النتائج على الرغم من انقضاء نحو نصف المهلة القانونية المحددة للإفصاح، حيث وصل عدد الشركات المعلنة حتى نهاية الأسبوع الماضي إلى 29 شركة فقط، من إجمالي 181 شركة مدرجة في السوق الرسمي، وقد حققت تلك الشركات ما يقرب من 768 مليون دينار أرباحا صافية عن السنة المالية 2016، بارتفاع 1,38٪ عن نتائج نفس الشركات في العام 2015، والتي بلغت 758 مليون دينار تقريبا.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ثبتت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني تصنيف الكويت الائتماني السيادي عند «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك بناء على توقعاتها بالتعافي التدريجي لأسعار النفط حتى عام 2020، الأمر الذي سيخفف من الضغوط على الأوضاع المالية للدولة بحسب الوكالة.

«جي إف إتش» تغلق الاكتتاب في «AMA» العالمية

لؤي أحمدي

أحمدي: الاستثمار سينعكس إيجاباً على أداء المجموعة بشكل عام

أعلنت شركة جي إف إتش كابيتال المحدودة ـ مقرها في مركز دبي المالي العالمي وهي شركة تابعة لمجموعة جي إف إتش المالية ـ عن إغلاق الاكتتاب في استثمار AMA العالمية الذي تم عرضه في ديسمبر 2016 بقيمة تصل الى 50 مليون دولار.

هذا، وتقوم مجموعة AMA بإدارة أكبر شبكة من المؤسسات التعليمية في آسيا والأسواق الأخرى في أفريقيا والشرق الأوسط، كما ان لديها أنشطة أعمال اخرى تشمل مجالات تقنية المعلومات، الصيرفة، الأنشطة العقارية والزراعة.

تجدر الإشارة الى أن عدد المكتتبين من المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي في الاستثمار في AMA العالمية قد فاق العدد الاولي المحدد للاكتتاب. هذا وسيكون هذا الاستثمار على شكل تسهيلات مرابحة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن المتوقع أن يدر عائدات نقدية بنسبة 11٪ ومعدل عائد داخلي على الاستثمار بنسبة 11٪ أيضا. وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي لشركة جي إف إتش كابيتال لؤي أحمدي: «نشعر بسعادة لأننا استطعنا جلب هذه الفرصة الاستثمارية لمستثمرينا ممن يتطلعون الى تحقيق عوائد مجزية. ومما لا شك فيه ان هذا العدد الكبير من المستثمرين المكتتبين في الاستثمار يعكس بوضوح مدى جاذبية هذه الفرصة وغيرها من الفرص الاستثمارية الاخرى التي مازلنا نقدمها للمستثمرين في قطاع التعليم ومجالات أخرى. والمستثمرون يدركون جيدا جودة هذا الاستثمار وقدرة جي إف إتش كابيتال المستمرة على استخلاص وتحقيق أعلى قيمة من استثماراتنا في قطاع التعليم بالمنطقة».

وأضاف: «سينعكس هذا الاستثمار بشكل إيجابي على أداء المجموعة بشكل عام، ونتوقع أن يستمر هذا الأداء القوي من الأصول التعليمية، والتي من بينها جامعة ومدرسة AMA، كما نتطلع الى الاستفادة من النجاح الذي حققته AMA العالمية في بناء سمعة جيدة من التميز في البحرين والسوق العالمي حيث تتواجد أنشطتها». وتشمل الأنشطة التعليمية لمجموعة AMA كل مراحل التعليم الأساسية بدءا من المرحلة التمهيدية حتى المرحلة الثانوية ثم الجامعية ومراحل الدراسات العليا حيث تمتد أنشطة المجموعة من الفلبين إلى هونغ كونغ، ماكاو، زيامن في الصين إلى نيجيريا إلى سلطنة عمان، العراق، جدة والبحرين في منطقة الخليج العربي.

بالإضافة إلى ذلك تقوم AMA العالمية بتشغيل جامعة دولية ومدرسة دولية ومعهد تدريب في البحرين، وتعتبر أكبر جامعة خاصة في المملكة، حيث أنشئت في عام 2002 وتوفر برامج التعليم الجامعي والدراسات العليا في مجالات التمويل وإدارة الأعمال، علوم الحاسوب والهندسة الميكانيكية والإلكترونية.

هذا، وتنفرد الجامعة بكونها الجامعة الخاصة الأولى والوحيدة في البحرين المعتمدة من قبل ABET، وهي هيئة اعتماد عالمية رائدة في العلوم التطبيقية، الهندسة، هندسة الكمبيوتر، والتقنية وذلك بالاشتراك مع جهات اعتماد أخرى من هارفارد، MIT ومؤسسات مماثلة. وتعتبر مدرسة AMA الدولية التي بدأت عملياتها في عام 2004 من المدارس الدولية الرائدة، وهي تغطي المراحل التعليمية الثلاث، وتعتبر المدرسة الأولى في البحرين التي تعتمد في مناهجها على أنظمة الروبوت، كما بدأت المدرسة مؤخرا تقديم برنامج الدبلوما IB المعتمد من مدرسة IB العالمية.